بديهي لا يحتاج الى البرهان فان كل عاقل اذا تصور الممكن والحاجة حكم بالضرورة انه
يحتاج الى مرجح فقط والفرق بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه للالف
ان زه الجواب دخل مقدر تقدير الدخل انا اذا عرضنا هذه القضية على العقل
وجدنا التفاوت بينها وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه فان الاول فيها
خفاء بالنسبة الى الثانية والتفاوت بينهما بالخفاء والظهور يدل على ان الاول غير
بديهية تقرير الجواب على الوجه الذى ذكره المص ان البديهيات قد يقع التفاوت بينها
بالجلاء والخفاء للالف وعدمه فان الالف ببعض البديهيات والاستيناس بشدة يقتضى
زيادة جلاء وعدمه فيه قد يقتضى خفاء والاولى ان يقال ان البديهيات قد يكون
فى التصديق بها خفاء بسبب خفاء التصورات الواقعة فيه وخفاء التصديق بسبب
خفاء التصور انه لا يقدح فى كونه بديهيا فان التصديق البديهى قد يتوقف على تصورات
مكتسبة واعترض على ان الممكن فى ترجح وجوده على عدمه يحتاج الى المؤثر من اربعة
اوجه الاول ان الحاجة ليست بثبوتية واذا لم يكن ثبوتيه لم يكن الممكن محتاجا
الى المرجح واما ان الحاجة ليست بثبوتية فلوجهين الاول لو كانت الحاجة ثبوتية
لكانت ممكنة لان الحاجة صفة الممكن وصفة الممكن ممكنة واذا كانت ممكنة يكون
لها حاجة اخرى لان كل ممكن له حاجة الى المؤثر وينقل الكلام الى حاجة الحاجة ويتسلسل
الثانى لان الحاجة لو كانت ثبوتية لكانت صفة متقدمة على موصوفها الذى نسبت الحاجة
اليه او متقدمة على الممكن الموصوف بالحاجة لتقدم الحاجة على تاثير المؤثر فى الممكن

المتقدم

المتقدم على وجود الاثر الذى هو الممكن وهو محال واما ان الحاجة اذا كانت عدمية
لم يكن الممكن محتاجا الى المؤثر فلانه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان متصفا بالحاجة
اى يكون الحاجة ثابتة للممكن وثبوت الحاجة للممكن يستلزم ثبوت الحاجة فى نفسها
لان ثبوت الحاجة للممكن اخص من ثبوت الحاجة فى نفسها وصدق الاخص يستلزم
صدق العام ولان الحاجة اذا لم يكن ثبوتية لم تكن محتاجة الى مؤثر فلا يكون الممكن
محتاجا الى مؤثر لان الصفة اذا لم يكن محتاجة الى مؤثر لم يكن الموصوف محتاجا اليه ولان
الحاجة اذا كانت عدمية لم يكن لها علة فلا يكون الامكان علة للحاجة فلا يكون الممكن
محتاجا الى مؤثر الوجه الثانى انه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكان المؤثر موصوفا
بالمؤثرية واللازم باطل لان المؤثرية ليست ثبوتية لانها لو وجدت لامكنت لان
المؤثرية صفة المؤثر والصفة ممكنة لاحتياجها الى موصوفها الذى هو غيرها ولان
المؤثرية نسبة بين المؤثر والاثر والنسبة مفتقرة الى المنتسبين واذا كانت
المؤثرية ممكنة تستدعى مؤثرا له مؤثرية اخرى وينقل الكلام اليها ويلزم التس
الثالث لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر فتاثير المؤثر فى الممكن اما حال وجود الممكن
فيكون تحصيلا للحاصل وهو محال او حال عدمه فيلزم الجمع بين النقيضين الرابع
لو احتاج الممكن فى وجوده لاجل امكانه الى مرجح لاحتاج الممكن فى عدمه ايضا لاجل
امكانه الى مرجح لكن العدم نفى محض فلا يكون اثر المؤثر واجيب عن الثلث الاول
وهو الوجوه الدالة على ان الحاجة والمؤثرية ليستا ثبوتيين اثنان منها على ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1